

تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان عن أوضاع حقوق الإنسان في مصر المقدم إلى آلية المراجعة الدورية الشاملة مارس (2019)

- 1- حرص المجلس على إعداد هذا التقرير في إطار عملية تشاورية واسعة مع منظمات المجتمع المدني روعى فيها التمثيل الجغرافي، وتنوع مجالات النشاط حول مسار حقوق الإنسان في البلاد، ومتابعة تنفيذ التوصيات التي قبلتها مصر في نوفمبر 2014 والبالغة 224 توصية من إجمالي 300 توصية تلقتها.
- 2- جرى الحوار عبر ثلاث لقاءات موسعة، أجرى أولها في القاهرة يوم 18 فبراير 2019 وشارك فيه نحو 30 جمعية من القاهرة والجيزة والقليوبية، وأجرى الثاني في 21 فبراير 2019 بمحافظة أسيوط بصعيد مصر لجمعيات الوجه القبلي وشارك فيه 70 مشاركاً ومشاركة، وأجرى الثالث في محافظة كفر الشيخ لممثلين عن جمعيات الوجه البحري في 14 فبراير 2019 بمشاركة 89 ممثلاً لمحاافظات الوجه البحري في كفر الشيخ والإسكندرية والبحيرة .
- 3- كذلك أترى الحوار مشاركة ممثلين عن عدد من الوزارات والمجالس القومية في 16 يناير 2019 ، من وزارات الخارجية والقوى العاملة، والهجرة، والتضامن الإجتماعي، والشباب، والثقافة، والمجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للأمم و الطفولة .
- 4- كما ساهمت بعض الهيئات الرسمية بناءاً على طلب المجلس بتقارير عن موضوعات الحوار، من وزارات الشباب، والقوى العاملة، وإدارة حقوق الإنسان بالنيابة العامة .

أولاً : الإطار القانوني

- أحرزت الدولة تقدماً في توسيع نطاق إلتزاماتها بالصكوك الإقليمية لحقوق الإنسان حيث أعلنت إنضمامها للميثاق العربي لحقوق الإنسان الصادر عن الجامعة العربية عام 2004 ، والإتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة الصادرة في 21 / 12 / 2010 ، كما قامت بسحب تحفظاتها على المادة 2/21 من الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته لسنة 1990 والخاصة بحظر زواج الأطفال دون الثامنة عشر ، والإنضمام لإتفاقية الإتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته لسنة 2002
- وبينما واصلت الحكومة تعاونها مع المجلس القومي لحقوق الإنسان في إجراء ما يحيله إليها من إدعاءات الإختفاء القسري ، وإنشاء " مجلس المشاركة المجتمعية " لدعم المسجونين والمفرج عنهم وأسره برئاسة مساعد وزير الداخلية ، وعضوية ممثلين عن الوزارات المعنية ، وبينهم المجلس القومي لحقوق الإنسان ، فقد واصلت الحكومة عزوفها عن الإنضمام إلى الإتفاقية الدولية المعنية بالإختفاء القسري .
- وخطت الحكومة خطوة إيجابية لتعزيز البنية المؤسسية لحقوق الإنسان من خلال إصدار قوانين عززت إستقلال وصلاحيات ودور المجلس القومي لحقوق الإنسان (يوليو 2017) والمجلس القومي للمرأة (2018) والمجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة (2018) وإعداد قانون جديد للمجلس القومي للأمم و الطفولة (يناير 2019) ، كما عززت تشكيل اللجنة الوطنية المعنية بالآلية المراجعة الدورية الشاملة للأمم المتحدة بضم خمسة ممثلين عن المجتمع المدني إلى البنية الرسمية للجنة ، وإنشاء الإدارة العامة لحقوق الإنسان بمكتب النائب العام برئاسة محامي عام علي الأقل يعاونه عدد كافي من السادة أعضاء النيابة .
- وأجرت الدولة تعديلين في نهاية 2017 وربيع 2018 لقانون العقوبات إستهدفا تغليظ العقوبات على جرائم الإعتداء على الأطفال والنساء بهدف مكافحة جرائم العنف ضد الأطفال والنساء ، وتغليظ العقوبات على من يتورط في حيازة مواد متفجرة أو الإتجار فيها بغرض إستخدامها في جرائم .

- ولا يزال التباطؤ يشكل السمة الأساسية بشأن مشروع قانون الإجراءات الجنائية الجديد الذى يترقبه العاملون فى مجال العدالة بإعتباره يفتح الباب لمعالجة التعقيدات الجوهرية وفى مقدمتها تحول الحبس الإحتياطى إلى ممارسة شائعة باتت تشكل الأصل وليس الإستثناء وهو ما واصل أثره السلبى على أزمة التكديس فى أماكن الإحتجاز.

ثانياً : الحقوق المدنية والسياسية

- أستمرت جرائم الإرهاب تمثل التحدى الرئيسى لحقوق الإنسان والحريات العامة فى البلاد رغم الجهود المتطورة لمكافحة الإرهاب ، حيث تطورت أساليب ارتكاب الجرائم الإرهابية واندمجت مع جرائم تهريب السلاح والمخدرات والهجرة غير الشرعية ، كما تطورت أهدافها بالتحول إلى إستهداف المدنيين وخاصة رواد أماكن العبادة من كنائس وأديرة ومساجد لبث الفرقة داخل المجتمع ، ومن جانبها التزمت الدولة بكل التوصيات المتعلقة بإحترام حقوق الإنسان فى سياق مكافحة الإرهاب ، فأعطت الأولوية فى عملياتها لحماية المدنيين ، وحافظت على إحتكار عمليات مكافحة الإرهاب والحيلولة دون تورط القبائل فى العمل العسكرى ضد الإرهابيين ، تعويض أسر الشهداء وغيرهم من المضارين جراء العمليات العسكارية فى سيناء ، وإطلاق عملية تنمية واسعة النطاق بالتوازى مع جهود مكافحة الإرهاب .

- وجنباً إلى جنب انعكست جرائم الإرهاب ومواجهتها على مجمل الحقوق المدنية والسياسية بدءاً من إنتهاك الحق فى الحياة ، ومروراً بالتمديد المستمر لحالة الطوارئ ذات الصلة بهذا الموضوع ويتركز الجدل وطنياً ودولياً – من منظور حقوق الإنسان - حول أربعة قضايا ، وهى :

1- ادعاءات الإختفاء القسرى

- يتلقى المجلس منذ ثورة يونيو 2013 ، وخاصة بعد فض إعتصامى رابعة والنهضة ، العديد من الشكاوى التى تتعلق بإدعاءات إختفاء قسرى ، فبادر المجلس بإنشاء لجنة مختصة لفحص ورصد هذه الإدعاءات ، تواصلت مع وزارة الداخلية ، والنيابة العامة والشاكين لتدقيق هذه الشكاوى ، وإجلاء مصير الغائبين ، وبلغ عدد الشكاوى التى تلقاها المجلس 484 حالة.
- وأكدت وزارة الداخلية عدم إحتفاظها بأية عناصر بخلاف السجناء والمحبوسين بأوامر قضائية ، وإستنتجت أن يكون الغائبين أنضموا إلى الجماعات الإرهابية ، فى سياق موجة الإلتحاق بهذه الجماعات التى شهدتها البلاد وغيرها من البلدان العربية ، لكن أصر المجلس على تقصى كل الشكاوى والإدعاءات المتعلقة بالإختفاء القسرى وأعد قوائم بكل الحالات التى توافرت عنها معلومات.

- نجحت جهود وزارة الداخلية والنيابة العامة فى إجلاء وضع أكثر من نصف البلاغات التى تلقاها المجلس ، وأوضحت النتائج والتحقيقات أن بعض المدعى إختفائهم محبوسين إحتياطياً على ذمة قضايا ، أو ينفذون أحكاماً قضائية بالسجن (وفى هاتين الحالتين تم تحديد أماكن الإحتجاز) ، ولم يستدل على سابق احتجاز البعض ، كما تبين أن بعض الغائبين فارين من أسرهم ، أو مخطى سبيلهم بعد احتجازهم على ذمة قضايا ، كما تبين أن بعضهم كانوا أعضاء فى تشكيلات إرهابية ، ونعتمهم هذه التنظيمات بعد مقتلهم ، وتبين أيضاً أن بعض المخطى سبيلهم والذين تواصلت اللجنة معهم كانوا قيد الإحتجاز وعزفوا عن الحديث عن فترة غيابهم لتجنب المشاكل .

- وفى ضوء مجمل هذه العوامل اقترح المجلس ان تكون إدارة حقوق الإنسان بمكتب النائب العام ، آلية تصب فيها كل معلومات الإحتجاز من سائر مراكز الإحتجاز على مستوى الجمهورية ، وأن يكون المكتب هو المرجع بالنسبة للأسر والمحامين .. وقد أضاف السيد المستشار رئيس المكتب أنه يعترم إجراء تحقيق قضائى تجاه الجهات المعنية إذا تقاعست عن توفير المعلومات المتوافرة لديها

كما شرح تفصيلاً إجراءات النيابة العامة في التفتيش علي السجون وقواعد هذا التفتيش ، برئاسة رؤساء نيابة تتوافر لديهم هذه الخبرات .

2- التعذيب

- لم تحتفظ مصر على أى من أحكام إتفاقية مناهضة التعذيب التي إنضمت إليها عام 1986 كما يصنفها الدستور المصرى والقانون الوطنى كجريمة لا تسقط بالتقادم ، لكن مع كثرة إستخدام التعذيب من جانب الدفاع فى المحاكمات لإسقاط الإقرافات التي قد يكون أدلي بها متهمون فقد قصر القانون رفع قضايا التعذيب على النيابة العامة .

- ويعطى المجلس القومى لحقوق الإنسان أولوية قصوي لقضايا التعذيب ، ويطالب بإلحاح منذ تأسيسه بإستراتيجية تقوم علي المحاور الآتية:

أولاً : تعديل المادة 126 من قانون العقوبات لكي تتلائم مع نص المادة الأولى من إتفاقية مناهضة التعذيب . ثانياً : إعداد تشريع يقر حق المدعي المدني في الإدعاء المباشر امام محكمة الجنايات في جرائم التعذيب دون قصره علي النيابة العامة ، ثالثاً : تعزيز إلتزام مصر بالإتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب. رابعاً : تعديل قانون الإجراءات الجنائية بما يتيح للمتهم حق الإستعانة بمحام في الجنايات والجنح المعاقب عليها بالحبس الوجوبي أثناء سؤاله بأقسام الشرطة.

3- محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكرى

رغم قناعة المجلس القومى لحقوق الإنسان بتوافر مقومات العدالة فى القضاء العسكرى ، وخاصة بعد تبنيه نفس منظومة الإجراءات المتبعة فى القضاء المدنى ، بما فى ذلك مرحلة الطعن بالنقض ، إلا أن القضاء العسكرى يبقى قاضياً طبيعياً للعسكريين وحدهم ، ولا ينطبق ذلك علي المدنيين المتهمين بالإرهاب ، والذين لا ينطبق عليهم وصف العسكريين والذين يمكن محاكمتهم أمام محاكم أمن الدولة العليا طوارئ .

4- الحريات العامة

أ- فى مجال حرية الرأى والتعبير: تابعت الحكومة تقييد حرية التعبير بقوانين إضافية ، بإقرار قوانين الصحافة والإعلام ، وتنظم الصحافة والإعلام ، والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام ، والهيئة الوطنية للصحافة ، والهيئة الوطنية للإعلام فى منتصف 2018 . وقد أثارت هذه القوانين إحتجاجات شديدة ، وأبرزها تلك المتعلقة بالعقوبات السالبة للحريات فى جرائم النشر حتى بعد تعديلها . ويسمح ، وفقاً لهذه القوانين بإغلاق أى موقع الكترونى أو حساب شخصى على مواقع التواصل الإجتماعى يتجاوز عدد مستخدميه خمسة آلاف مستخدم على صلة بنشر أخبار كاذبة أو تسيء للدولة أو تحض على الكراهية و التمييز .

ب- كذلك أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام فى مارس 2019 " لائحة الجزاءات والتدابير التي يجوز توقيعها على الجهات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام " تضمنت العديد من المواد التي تنتهك بشكل مباشر المعايير التي أقرها الدستور ونظمتها الصكوك الدولية التي صادقت عليها الدولة ، ومنها المادة (8) من اللائحة التي تضع المجلس الأعلى للإعلام فى مقام الوصاية على النقابات ، إذ تنص على حق المجلس إحالة الصحفى أو الإعلامى للمساءلة التأديبية أمام نقابته ، وهو حق أصيل للنقابات ، كما منحت للمجلس حق فرض عقوبات تأديبية للصحفيين والإعلاميين (تحت مسمى تدابير وقائية) كالمنع من الظهور فى الصحف أو وسائل الإعلام ، أو المواقع الإلكترونية لحين الإنتهاء من المساءلة التأديبية أمام نقابته . كما فرضت المادة (17) عقوبات جنائية مبالغ فيها لم ينص عليها قانون العقوبات لتصل بحدود الغرامة إلى 250 ألف جنيه لكل من نشر أخباراً مجهولة المصدر ، وهو ما يعنى أن الصحف لن تنشر سوى البيانات الصادرة عن الجهات الرسمية .

ومنها المادة (27) التي أعطت للمجلس حق منع الإعلاميين من الظهور لفترة غير محدودة (لم يتم النص على حد أقصى) بدعوى إرتكابهم مخالفات مثل الإساءة لمؤسسات الدولة ، أو الإضرار بمصالحها العامة ، أو إثارة الجماهير ، وهي عبارات فضفاضة كان يجب أن تكون منضبطة . فضلاً أن قانون العقوبات به ما يكفي لمعاقبة مرتكبي مثل هذه المخالفات .

جـ- وفي مجال الحق في تكوين الجمعيات ، شهد التعامل مع نشاط المجتمع المدني والحق في تكوين الجمعيات الأهلية إنفراجة مقدرة بتبرئة المحكمة للمتهمين في قضية التمويل الأجنبي والإفراج عنهم. وتجاوب السيد رئيس الجمهورية مع مطالب الجمعيات الأهلية بإلغاء القانون رقم 70 لسنة 2017 الذي عزفت الحكومة عن إصدار لائحته التنفيذية من ناحية ، كما شل من الناحية العملية منظمات المجتمع المدني .

وشارك المجتمع المدني في سلسلة من الحوارات الإجتماعية بدأها المجلس القومي لحقوق الإنسان ، ونظم العديد منها الإتحاد العام للجمعيات والمنظمات الأهلية على مستوى إقليمى بداية من القاهرة فالإسكندرية ، وأعقبتها مدن القناة والصعيد، وأجمعت هذه الحوارات على عدة نقاط أبرزها إلغاء الباب الخاص بالعقوبات السالبة للحرية وإحالتها لقانون العقوبات ، وتحديد الحالات الخاصة بحل الجمعية على أن يكون الحل بحكم قضائى ، وعدم جواز إيقاف نشاط الجمعية إلا بحكم قضائى ، و إقرار مبدأ توازن الجزاء مع المخالفة بحيث يكون الجزاء إدارياً فقط . وإقرار مبدأ شخصية العقوبة بحيث يقع الجزاء على مرتكبي المخالفة فقط ، وتأكيد أن الجمعيات شريك أساسى للتنمية

وواكب ذلك جولة من الحوارات الموسعة التي دعا اليها رئيس الجمهورية ونفذتها وزارة التضامن الإجتماعى إستمعت خلالها لوجهة نظر المنظمات الدولية في الحوار المجتمعي بحضور 55 جهة ومنظمه أجنبيه مصرح لها بالعمل في مصر وممثلي بعض السفارات والمنظمات الأممية وأعضاء لجنه شركاء التنمية بالأمم المتحدة .

وتقوم لجنة صياغة تعديلات قانون الجمعيات الأهلية بدراسة جميع المقترحات الناتجة عن هذه الحوارات لصياغة المواد المقترح تعديلها لعرضها علي مجلسى الوزراء والنواب.

ثالثاً : الحقوق الاقتصادية والإجتماعية والثقافية

- 1- أولت الحكومة إهتماماً كبيراً للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية إنعكس على المستوى الإقتصادى في زيادة معدل النمو من 4.4 % عام 2014 إلى 5.3 % في منتصف 2018 ، وإنخفاض معدل التضخم إلى 12.9 % وكذا إنخفاض معدل البطالة من 13.2 % إلى 9.6 ، وتنامى الإستثمار الأجنبى المباشر لنحو 7.2 مليار دولار. وأورد كتاب توثيقي للدكتور مصطفى مدبولى رئيس الوزراء بياناً تفصيلياً للمشروعات التي تم تنفيذها خلال الفترة من يوليو 2014 وحتى 2018 وعددها 7777 مشروعاً بتكلفة 1.61 ترليون جنيه ، كما جرى تنفيذ 3392 مشروعاً بتكلفة 1.13 ترليون جنيه ومن المقرر ان تبلغ الإستثمارات التي يتم ضخها في المشروعات الجارية تنفيذها وتلك المخطط تنفيذها نحو 3.45 ترليون جنيه .
- 2- وقد أعادت هذه الإستثمارات بناء البنية الأساسية للإقتصاد الوطنى بعد أن كانت قد وصلت إلى الحضيض ، فأحدثت نقلة نوعية في قطاع الكهرباء ، وتطوير شبكة الطرق ، والسكة الحديد ، ومترو الأنفاق، وقطاع الموانى ، والطيران المدني . كما حققت طفرة في مجال التنمية العمرانية بتطوير التجمعات العمرانية القائمة ، وتنفيذ 13 تجمع عمرانى جديد فى شتى أنحاء البلاد .
- 3- وواكب هذه الإنجازات فى المجال الإقتصادى ، إنجازات مماثلة فى تلبية الحقوق الإجتماعية ، وكان أبرزها إفتحام مشكلة العشوائيات بدءاً من تلك الخطرة ، بتنفيذ 73 ألف وحدة لتسكين قاطنى

- الوحدات بالمناطق ذات الخطورة المهددة للحياة ، والعمل على إزالة مصدر الخطورة عن تلك التي تعاني من التلوث الصناعي ، أو تقع تحت خطوط كهرباء الضغط العالي .جنباً إلى جنب توفير السكن الملائم للمواطنين بمختلف طبقاتهم بما فيها محدودى الدخل ومتوسطى الدخل ، وكذا توفير المياه النقية والصرف الصحى للمناطق المحرومة.
- 4- ورغم تعدد المقاربات التي تفاعلت معها الحكومة فى القضايا الإجتماعية فقد كان أبرزها الحماية الإجتماعية ، من خلال برامج " تكافل وكرامة " التي تتولاها وزارة التضامن ، وبرامج الدعم العيني التي تتولاها وزارة التموين ، والإستهداف الجغرافى للفقر فى سياق مبادرة السيد رئيس الجمهورية لدعم القرى الأكثر فقراً التي أوضحتها دراسات الجهاز المركزى للتعينة والإحصاء .
- 5- ورغم أن قطاع الصحة حظى بعناية مبكرة من الدولة من خلال التوسع فى العلاج على نفقة الدولة والجملة الأولى من مكافحة الإلتهاب الكبدى الوبائى (فيروس C) وتوفير منتج محلى لدواء فعال ، وإصدار قانون للتأمين الصحى يضمن تقديم الرعاية الصحية الشاملة للمجتمع فى يناير 2018 ، إلا أن قانون التأمين الصحى الذى كان موضع جدل على مدار العقدين الأخيرين لم يضع حداً للجدل حيث لم يتم توفير الموارد المالية اللازمة له بالنسبة التي حددها الدستور ، وتم اقرار تنفيذه على نحو تدريجى يمتد لنحو 13 عاماً وقد اثار الكثير من الإنتقادات خاصة مع الإرتفاع الشديد لأسعار الدواء منذ تعويم الجنيه المصرى .لكن فى المقابل نجحت الدولة فى إطلاق ثلاث مبادرات مهمة فى نهاية العام 2018 وهي: تجنيد كل الإمكانيات المتاحة فى الدولة للقضاء على قوائم إنتظار العمليات التي أنجزت إنجازاً رائعاً ، ومبادرة 100 مليون صحة التي إستهدفت فحص 50 مليون مواطن بشأن فيروس C والأمراض غير السارية مثل السكر والسمنة ، وتخصيص مليار جنيه من صندوق تحيا مصر لعلاج ضعيفي البصر، والبدء فى حملة القضاء على الإنيميا بين الأطفال ، والكشف عن أمراض السمنة والتقرم وتستهف هذه الحملة الأطفال من سن 6 سنوات إلى 15 سنة فى مختلف المدارس بكافة محافظات مصر.
- 6- ورغم أن التعليم حظى كما ينبغى، علي اهتمام غير مسبوق من جانب الدولة وطرحت وزارة التربية والتعليم مشروعاً شاملاً للنهوض به بعد الإخفاقات المتكررة فى محاولة إصلاح التعليم بحيث يركز علي جودته ، وان يكون متاحاً للجميع ، فى إطار مؤسسى كفاء وعادل ومستدام ومرن ، ويرتكز علي المتعلم الممكن تكنولوجياً ، ويساهم فى بناء الشخصية المتكاملة ويحترم الاختلاف وان يكون هدفه التعلم وليس الحصول علي شهادة او حتي الحصول علي المعرفه لأنها أصبحت متاحة لمن يريد ، ولكن أن يكون الهدف هو بناء شخصية متكاملة للمواطن.
- 7- وقد تضمن طرح هذا المشروع تغييراً جذرياً في نظام التعليم والاعتماد علي " الالواح الالكترونية " تمهيدا لإلغاء الكتب المدرسية ، كما أعلنت وزارة التربية و التعليم عن وقف مراكز الدروس الخصوصية لدفع التلاميذ للإلتحاق بالمدارس ، واجرت تجارب للتأكد من صلاحية الخطوات التي شرعت فيها ، لكن للأسف. لايزال مشروع التطوير موضع شك من جانب الأسر ويواجه صعوبات تتعلق بعدد المدارس وأخري تتعلق بالإنتقال المفاجئ بشكل كلي دون أن تتوافر بعد كل مقوماته مما أضطر وزارة التربية والتعليم الي التراجع عن قرار منع مراكز الدروس الخصوصية وإجراء تجارب تجمع ما بين الامتحانات الورقية والامتحانات الإلكترونية لطمأنة الأسر.
- 8- ومن ناحية أخرى أتجهت وزارة التعليم الي الإهتمام بالتدريب فى المدارس الفنية و يحظى هذا التوجه باقبال شديد ودعم من جانب رجال الصناعة والشركات الاجنبية فى سياق التوسع الصناعي للدولة و الشركات الأجنبية العاملة فى مصر، بل وتوجه بعض الدول الصناعية الكبرى إهتماماً لدعم جهود الدولة فى هذا الشأن لتوفير العمالة المدربة للصناعات الجارى العمل فيها.
- 9- وتتضمن الملاحق ثلاث مرفقات